الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

٠٦٠٨٨٠٦٠ ٠٦٢٠٦٢٥٤٤٢٠

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8724 ■ الاثنين 05 صفر 1448 الموافق لـ20 يوليوز 2026 ■ الثمن 5 دراهم

www.ahdath.info الأحداث المغربية alahdathalmaghrabia @ahdathinfooffcielle

الصيف

من هنا بدأت الحكاية — جبل إيغود.. من هنا تبدأ الحكاية — 6

أسماء فنية خالدة — محمد فويتح.. رائد المدرسة اللحنية العصرية — 6

حوار مع «شات جي بي تي» — ما هو الذكاء؟ — 7

الجزائر.. نظام العرايا — حرب الفساد.. سلاح تصفية الخصوم — 8

فضح أجندته السياسية وطعن المغرب في وحدته الترابية

أسطول الصمود الانفصالي!

□ سكينة بنزين

في خطوة فجة، أقدمت منصة أسطول الصمود العالمي، التي تقدم نفسها كداعم للقضية الفلسطينية، على إثارة استياء المغاربة بعد نشرها لشريط ترويجي لفيلم وثائقي يروج لمغالطات حول البوليساريو، ليجعل من المغرب بلدا محتلا، ومن البوليساريو ضحية، مع محاولة الربط بين القضية الفلسطينية وما أسماه التباسا «قضية الشعب الصحراوي».

وقد سارع عدد من المغاربة للمطالبة بسحب الشريط، والاعتذار للمغاربة عن كم المغالطات والأكاذيب التي يروج لها الشريط، من خلال التطاول على السيادة المغربية، وعرض رواية كاذبة طالما سوق لها أعداء الوحدة الوطنية، حيث تم تقديم المناطق الصحراوية باعتبارها أرضا تحت «الاحتلال المغربي بدعم من حكومات قوية».

بعد الضغط الكبير الذي تعرضت له المنصة من مناصريها المنتمين لعدد من الدول المغاربية والخليجية، الذين استغربوا التطاول على السيادة المغربية، عبر شريط لم يسبق التداول حوله أو الإشارة إليه، اضطرت لسحب الشريط دون تحديد مبررات وضعه، مع القول أن أعضاء إسبانيين من الوفود المشاركة في مبادرة أسطول الصمود هم من كان خلف هذه الفكرة.

وادعت المنصة أن المغرب وموريتانيا قاما بغزو الإقليم الصحراوي وتقسيمه، قبل أن تنسحب موريتانيا، مبدية دعمها لما وصفته بتاريخ ومستقبل النضال من أجل تقرير المصير، وهو ما اعتبره المغاربة تبنيا صارخا للطرح الانفصالي، والقوى الداعمة له، في تجن كبير على المغرب، وفي خطوة تستغل التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية لتقديمها زورا كشبيهة لتجربة البوليساريو.

وطرحت هذه الرواية علامات استفهام كبيرة حول الجهات التي تتحكم في توجيه الأسطول، وطرق استغلال القضية الفلسطينية لتمرير مغالطات تمس بسيادة الدول، كما استغرب المنتقدون من وجود رواية واحدة، ما يعكس سوء النية المبيتة للنيل من وحدة المغرب.

من جهتها عبرت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان عن قلقها حول ما تم تداوله من نشر مضامين تمس الوحدة الترابية للمملكة المغربية عبر الصفحات المرتبطة بمبادرة «أسطول الصمود»، مؤكدة أن الزج بقضية الصحراء المغربية داخل فضاء أنشئ أساسا للدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في الحياة والحرية والكرامة يمثل انحرافا خطيرا، ويشكل خلطا مرفوضا بين قضايا مختلفة.

من صميم

أسطول الوقاحة!

ما وقع من تطاول من طرف ما يسمى (أسطول الحرية) على الوحدة الترابية لوطننا المغرب، وهو أكبر مساند للشعب الفلسطيني على وجه الكرة الأرضية، لا يجب أن يمر لا مرور الكرام ولا مرور اللئام.

بالعكس، وجب هنا حديث كثير وكلام أكثر، وتعين على كل مغربية وكل مغربي أن يطالب الجهات الداعمة لهذا (الأسطول) بالتوضيح الكافي والشافي والوافي لما وقع.

نشر هذا «الأسطول» المزعوم شريط فيديو انتصر فيه بشكل واضح لأعداء وحدتنا الترابية، وقال إنه مثلما يساند إنشاء وطن للفلسطينيين من النهر إلى البحر، دون أي مساس بفلسطين، يساند تقسيم المملكة المغربية، وانتزاع صحرائها المغربية منها.

هذا الكلام ليس خطيرا فقط.

هذا الكلام يسائل كل مغربية وكل مغربي سبق لهما أن شاركا، من قريب أو من بعيد، في الفعاليات الفولكلورية لهذا الأسطول.

وهذا الكلام يسائل كل مغربية وكل مغربي، سبق لهما أن ساندا فعاليات هذا «الأسطول» التي لا تصلح إلا للتواصل الإعلامي.

وهذا الكلام يسائل كل مغربية وكل مغربي، سبق لهما أن اعتبرا أن ما يقوم به هذا «الأسطول» ينصر حقا القضية الفلسطينية، ويساعد فعلا الشعب الفلسطيني، وسيأتي من وراء كل هذا الحمق التحرير الكامل للأرض وللناس هناك في فلسطين.

وطبعا، لا يهمنا الأجانب الذين يحركون هذا «الأسطول» ويدعمونه، سواء كانوا أتراكا أم قطريين أم تونسيين أم منتمين لأي جنسية أخرى من جنسيات العالم الفسيح.

هؤلاء أجانب عنا، سيظلون أجانب عنا مهما اقتربوا منا أو ابتعدوا عنا.

يهمنا هنا فقط أبناء الجلدة، حملة الجنسية المغربية، الذين يعرفون ثمن التضحيات التي قدمها وطننا من أجل نيل استقلاله الكامل أولا، واستكمال وحدته الترابية ثانيا، والحفاظ عليها بالروح والدم والزاد والعتاد ثانيا.

يهمنا هؤلاء الذين نشترك معهم في الوطنية، والذين يعرفون أن آباء لهم قدموا في الحدود أرواحهم للحفاظ على وحدة الوطن، وبذلوا أغلى وأنفس ما لدى الإنسان أي العمر، من أجل أن يظل المغرب في صحرائه، وأن تظل الصحراء في مغربها.

لهؤلاء السؤال واضح، والرسالة أوضح: أيرضيكم، أولا، هذا التطاول المقيت والحقير على وحدة وطنكم من طرف إخوانكم ورفاقكم وأصدقائكم في هذا الفعل المسمى «أسطول الحرية»؟

والرسالة ثانيا: قلناها لكم منذ البدء، لا أحد مد يد العون لشعب فلسطين أكثر من ملك وشعب ودولة المغرب، وكل كلام مناقض يدخل فقط في إطار المزايدات الكاذبة والفارغة والسياسوية التي لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بالحقيقة.

لذلك لا ننتظر منكم اليوم بيانات التملص مما وقع، تستجدي اعتذارا، شعبنا أصلا لا ينتظره لا من «الأسطول» ولا ممن يحركونه.

ننتظر منكم أن ينبض فيكم عرق «تمغربيت» الحقيقي، ولو مرة واحدة في الحياة، وتنتفضوا به ومن خلاله على أولياء نعمتكم الكاذبين هؤلاء من الأجانب لكي تقولوا رفقة الشعب المغربي كله «الصحراء مغربية ومن يقول غير هذا الكلام عدو لكل مغربية وكل مغربي، والآن وغدا وإلى يوم الدين».

نحن، المغاربة، جميعا، في الانتظار.

المغرب يعيد بناء منظومته لحماية الثقة في النظام المالي

الاحتيال المالي.. مخاطر جديدة

□ الرباط فطومة نعيمي

أكد مدير الإشراف البنكي ببنك المغرب، نبيل بدر، أن المحتالين لم يعودوا يسعون، كما في السابق، إلى اختراق الأنظمة الأمنية للمؤسسات البنكية، بل أصبحوا يستهدفون مستخدمي الخدمات المالية مباشرة عبر تقنيات الهندسة الاجتماعية، التي تقوم على التلاعب النفسي بالضحايا ودفعهم إلى الإفصاح بأنفسهم عن كلمات المرور والمعطيات البنكية والرموز السرية.

وتشمل هذه الأساليب عمليات التصيد الاحتيالي، والرسائل البنكية المزيفة، والمكالمات المخادعة، والروابط الخبيثة المنتشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى انتحال هوية المؤسسات البنكية والهيئات العمومية، وهو ما يجعل العنصر البشري الحلقة الأكثر استهدافا في سلسلة الأمن السيبراني. وخلال الورشة الوطنية التي نظمها، يوم الجمعة الأخير، بنك المغرب والهيئة الوطنية للمعلومات المالية، بمشاركة السلطات الرقابية والقضائية والأمنية، والقطاع البنكي، وخبراء دوليين، كشف المسؤول البنكي أن هذه الممارسات تستهدف أحد أهم مرتكزات النظام المالي، لأن الثقة تشكل الأساس الذي تقوم عليه عمليات الأداء والادخار والائتمان وسائر المعاملات المالية، الأمر الذي يجعل مكافحة الاحتيال المالي أولوية استراتيجية لمواكبة التوسع في الشمول المالي، وتعزيز استعمال وسائل الأداء الرقمية، وتقليص الاعتماد على النقد.

من جهة أخرى أبرز نبيل بدر أن التحول الرقمي الذي يشهده القطاع المالي المغربي يمثل رافعة أساسية لتعزيز الشمول المالي، وتحديث وسائل الأداء، وتوسيع ولوج المواطنين والمقاولات إلى الخدمات المالية، غير أن هذا التحول نفسه أوجد بيئة جديدة تستغلها الشبكات الإجرامية لتطوير أساليب احتيال أكثر تعقيدا.

وفي مواجهة هذا التحول، واصل بنك المغرب تعزيز منظومته التنظيمية والاحترازية لمواكبة التحول الرقمي للقطاع البنكي بأعلى مستويات الأمن.

فبعد إصدار دليل للممارسات الفضلى في يوليوز 2024 لمساعدة مؤسسات الائتمان على الوقاية من التصيد الاحتيالي، ورصد محاولاته، وتدبير حوادثه، أصدر البنك المركزي خلال يوليوز الجاري دليلا ثانيا يركز على مخاطر «الحسابات الارتدادية» أو «الحسابات العابرة»، التي تستعمل لتمرير الأموال المتأتية من عمليات الاحتيال وإخفاء مصدرها.

كما دعا بنك المغرب المؤسسات البنكية إلى تعزيز أمن تطبيقاتها الهاتفية عبر اعتماد المصادقة متعددة العوامل، وربط الخدمات بأجهزة موثوقة ومعروفة لدى المؤسسة البنكية، إلى جانب تطوير أنظمة كشف الاحتيال، وتحليل السلوك غير الاعتيادي للمعاملات، وتسريع آليات الاستجابة للحوادث.

بعد دخول القانون رقم 09.26 حيز التنفيذ

المجلس الوطني للصحافة.. مرحلة جديدة

□ الرباط ف. نعيمي

دخلت إعادة تشكيل المجلس الوطني للصحافة مرحلة التنفيذ، بعد دخول القانون رقم 09.26 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس حيز التنفيذ، بما يفتح مسار انتخاب ممثلي الصحافيين المهنيين وانتداب ممثلي الناشرين وفق قواعد تنظيمية جديدة، تمهيدا لتنصيب مجلس جديد بعد استكمال المرحلة الانتقالية، التي ينص عليها القانون.

وجاء ذلك عقب نشر الظهير الشريف رقم 1.26.26 الصادر في 25 يونيو 2026 بتنفيذ القانون في العدد 7523 من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 6 يوليوز 2026، إيذانا ببدء سريان مختلف المقتضيات المنظمة لإعادة تشكيل المجلس.

ويأتي دخول القانون الجديد حيز التنفيذ بعد استكمال مساره التشريعي، ليفتح مرحلة انتقالية تنتهي بتنصيب مجلس جديد وفق المقتضيات القانونية الجديدة، تتولى خلالها لجنة مؤقتة تدبير اختصاصات المجلس والإشراف على مختلف مراحل إعادة تشكيله.

وبموجب المادة 96 من القانون، تتولى اللجنة المؤقتة، بصفة انتقالية، ممارسة اختصاصات المجلس الوطني للصحافة، إلى جانب التحضير لانتخاب ممثلي الصحافيين المهنيين وانتداب ممثلي ناشري الصحف، وتنظيم العمليتين والإعلان عن نتائجهما النهائية، قبل أن تنتهي مهامها مباشرة بعد تنصيب المجلس الجديد وتسليم جميع الوثائق إلى رئيسه.

ويعيد القانون رقم 09.26 تنظيم آليات تشكيل المجلس الوطني للصحافة من خلال عدد من المقتضيات الجديدة، من أبرزها: تحديد تركيبة المجلس في 17 عضوا، موزعين بين سبعة ممثلين للصحافيين المهنيين، وسبعة ممثلين للناشرين، وثلاثة أعضاء يمثلون المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتخصيص ثلاثة مقاعد على الأقل للصحافيات المهنيات ضمن ممثلي الصحافيين، واعتماد لجنة مؤقتة لتدبير المرحلة الانتقالية والإشراف على إعادة تشكيل المجلس، واعتماد نظام تمثيلية المنظمات المهنية في انتداب ممثلي الناشرين، واشتراط بلوغ المنظمات المهنية عتبة 10 في المائة من مجموع الحصص التمثيلية للمشاركة في توزيع المقاعد، ثم تحديد مدة عضوية المجلس في خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

كيف تحول مونديال 2026 إلى ساحة استهداف رقمي ممنهج

حروب الشاشات الموجهة ضد المغرب

□ الرباط الجيلالي بنحليمة

لم تعد نهائيات كأس العالم لكرة القدم مجرد مستطيل أخضر، تتنافس فيه الأقدام، بل تحولت في نسختها لعام 2026 إلى جبهة مواجهة رقمية حامية الوطيس، أدارتها حسابات وصفحات موجهة، استهدفت بشكل مباشر وصريح صورة المملكة المغربية، ومكانتها الإقليمية.

ووفقا لما كشفه التقرير الأخير الصادر عن «المرصد المغربي لليقظة الإعلامية والرقمية»، فقد تحولت المنصات الرقمية من فضاءات للتشجيع الرياضي إلى ساحات لتصريف حسابات سياسية واستقطاب هوياتي حاد.

وتشير معطيات التقرير إلى أن «السيادة الرقمية» للمملكة واجهت تحديات غير مسبوقة، خلال فترة المونديال؛ إذ لم يتوقف الأمر عند حدود التنافس الرياضي الشريف، بل تجاوز ذلك إلى رصد حملات تحامل وتشكيك وسخرية ممنهجة، قادتها صفحات وحسابات ذات خلفيات سياسية معلومة.

وقد تركز هذا الاستهداف الرقمي والتوتر المتبادل بشكل خاص في فضاءات إلكترونية مشتركة، جمعت حسابات مغربية بأخرى من دول الجوار كالجزائر ومصر وتونس، مما يعكس رغبة أطراف معادية في نقل التوترات السياسية السابقة والجاثمة على أرض الواقع وتفجيرها داخل الفضاء الافتراضي مستغلة الزخم الرياضي.

الحرب الرقمية لم تكن عشوائية، بل تسلحت بأحدث تكنولوجيا التضليل، حيث يبرز التقرير أن تقنيات «الذكاء الاصطناعي» شكلت رأس الحربة في هذه المعركة، عبر فبركة وإنتاج صور ومقاطع فيديو، ومناشير مضللة شديدة الدقة، يصعب تمييزها عن الواقع.

وكان المغرب، وفقا لتوثيق المرصد، من بين أكثر الدول تعرضا لهذه الموجة العنيفة من المعلومات الزائفة التي تضمنت تصريحات مفبركة، وإعادة تدوير مقاطع قديمة ونشرها خارج سياقها الزمني والجغرافي، والهدف الخبيث وراء ذلك لم يكن سوى إثارة الاستقطاب الرقمي الحاد، وتشويه السمعة الدولية للمملكة، وضغط خوارزميات المنصات لتكثيف انتشار هذا المحتوى العدائي.

في المقابل، يعيب التقرير على السلوك الرقمي للمستخدمين المغاربة اندفاعهم العاطفي وقابليتهم السريعة للاستدراج الرقمي، إذ أسهمت الردود المغربية المكثفة والانفعالية على تلك المحتويات الاستفزازية في اتساع رقعة انتشار السموم الرقمية ونشرها على نطاق أوسع، دون وعي، وهو ما خدم مصالح صناع المحتوى المعادين وخوارزميات المنصات التي تكافئ الإثارة والجدل لتحقيق أرباح مادية وصنع بيئة رقمية مشحونة.

أمام هذا الواقع الرقمي الشرس، يطلق تقرير المرصد، جرس إنذار حقيقي معتبرا أن الأخبار الزائفة والتضليل الإعلامي باتا يشكلان تهديدا مباشرا ومتزايدا للصورة الذهنية للمملكة، وقوتها الناعمة. وأكد التقرير أن الضرورة تفرض وبشكل عاجل إرساء منظومة وطنية مستدامة لليقظة الرقمية، وتطوير نظام إنذار مبكر قادر على كشف الحملات المنظمة وإجهاضها في مهدها مع صياغة استراتيجية حازمة للدبلوماسية الرقمية، للدفاع عن السمعة المغربية في فضاء باتت تحكمه لغة الحروب الافتراضية الموجهة.

تجدر الإشارة إلى أن المرصد استند في خلاصاته على تحليل 500 منشور وتعليق وتفاعل رقمي بارز ومؤثر عبر منصات «فيسبوك» و«إكس» و«إنستغرام» و«تيك توك» من فاتح يونيو الماضي إلى 13 يوليوز الجاري.

وشملت عمليات الرصد ست دول بالإضافة إلى المغرب، هي: الجزائر، مصر، تونس، فرنسا، هولندا، الأردن. وتم استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي في الجمع والفرز الأولي قبل قيام فريق المرصد بقراءة دقيقة للمعطيات المستخلصة بحياد وموضوعية.

حين يفشل الخصوم في مواجهة الدولة يهاجمون رجالها

عبد اللطيف حموشي وضريبة النجاح المغربي

□ عن لوبسيرفاتور دو ماروك

ثمة حقيقة لم يستطع التاريخ، على امتداد عصوره، أن ينقضها: فالأمم التي تمضي إلى الأمام تثير من الاعتراض بقدر ما تثير من الإعجاب، أما الأمم التي تستسلم للتراجع فلا تقلق أحدا. فالنجاح لا يستدعي التقدير وحده، بل يوقظ أيضا مشاعر الامتعاض لدى أولئك الذين جاءت الوقائع لتكذب رهاناتهم.

والمغرب يعيش اليوم هذه الحقيقة بكل أبعادها.

فكلما رسخت المملكة دعائم استقرارها، وعززت اقتصادها، ووسعت حضورها الدبلوماسي، ورسخت مكانتها جسرا استراتيجيا بين إفريقيا وأوروبا والفضاء الأطلسي والعالم العربي، عادت إلى الواجهة، بوتيرة تكاد تكون منتظمة، الحملات نفسها، والاتهامات ذاتها، والروايات نفسها، والمحاكمات الإعلامية ذاتها.

وليس المقصود من كثير من هذه الحملات، في الحقيقة، إثبات الوقائع بقدر ما هو ترسيخ الشك، وتحويل الريبة إلى مناخ عام، والإيحاء إلى وسيلة دائمة للتأثير.

غير أن المغرب حسم خياره منذ زمن. فبتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، اختار الحركة بدل الجمود، والاستثمار بدل الانتظار، والانفتاح بدل الانغلاق، والسيادة الواثقة بدل الارتهان.

وليس غريبا، والحال هذه، أن تواجه كل أمة صاعدة مقاومة من أولئك الذين أربكهم صعودها. فالنجاح يعيد رسم موازين القوى، ويغير خرائط النفوذ، ويزعج، بالضرورة، من ألفوا نظاما قديما واستكانوا إليه.

وثمة حقيقة أخرى لا تقل أهمية، وإن كثيرا ما تدفع إلى الهامش: فلا ازدهار مستدام بلا استقرار، ولا تنمية اقتصادية بلا أمن. فرؤوس الأموال تبحث عن اليقين، ورواد الأعمال يستثمرون في بيئة يسودها الاطمئنان، والمجتمعات لا تبني مستقبلها إلا حين تشعر بالأمن على حاضرها. فالاستقرار ليس ثمرة الازدهار، بل هو شرطه الأول.

وهنا تتجلى البنية الحقيقية للدولة.

فخلف المشاريع الكبرى، والإنجازات الاقتصادية، والطموحات الدبلوماسية، تقف مؤسسات صامتة تحرس أثمن ما تملكه الأمم: أمنها. وهي مؤسسات نادرا ما تتصدر المشهد، لكنها تجعل كل ما عداها ممكنا.

وينتمي عبد اللطيف حموشي إلى تلك الفئة النادرة من رجال الدولة الذين لا تقاس أعمالهم بما ينجزونه تحت الأضواء، بقدر ما تقاس بما يمنعونه في الظل من أخطار وأزمات.

فعلى مدى أكثر من عقدين، أسهم في جعل الأجهزة الأمنية المغربية مرجعا يحظى بالتقدير والاحترام خارج حدود المملكة قبل داخلها. ويعرف شركاء المغرب في مختلف أنحاء العالم مهنيته العالية، وانضباطه، وصرامته، وإخلاصه العميق لمفهوم الدولة. ولم تبن هذه المكانة بالدعاية ولا بحملات التواصل، وإنما صنعتها سنوات طويلة من العمل الصامت، والنتائج الملموسة، والتعاون الأمني الذي أسهم في حماية أرواح داخل المغرب وخارجه.

فلماذا، إذن، هذا الإصرار على استهداف الرجل؟

لأن ما يصمد، وما يبعث على الثقة، وما يجسد استمرارية الدولة، يصبح، في الغالب، هدفا لحملات لا تقل شراسة عن حجم ما يمثله. فحين يستهدف رجل، قد يكون المستهدف في الحقيقة مؤسسة؛ وحين تستهدف مؤسسة، فقد يكون المقصود نموذجا كاملا للاستقرار والسيادة.

ولا خلاف في أن من حق الرأي العام أن يناقش عمل أجهزة الاستخبارات، بل إن ذلك جزء من مقتضيات الدولة الحديثة. غير أن النقاش الجاد لا يقوم على الظنون، ولا على الإيحاءات، ولا على تكرار الادعاءات، وإنما يقوم على الوقائع، والأدلة، والنزاهة الفكرية التي تميز بين التحقيق المهني وصناعة الاتهام.

وحين تتحول الشائعات إلى حقائق مزعومة، وترفع الريبة إلى مرتبة اليقين، فإن بعض الحملات لا تنتهي إلى إضعاف من تستهدفهم، بقدر ما تنتهي إلى تقويض صدقيتها هي.

فالجدل الإعلامي ابن اللحظة، أما مؤسسات الدول فتنتمي إلى الزمن الطويل.

ولم يسع عبد اللطيف حموشي يوما إلى الشهرة، بل اختار ولاء أشق وأسمى: الولاء للدولة.

ولعل هذا الثبات هو الذي أكسبه احترام المغاربة، وتقدير شركاء المملكة عبر العالم، وهو نفسه ما يفسر، في المقابل، حدة الحملات التي تستهدفه، لأن صلابة المؤسسات كثيرا ما تزعج من يراهنون على إضعافها.

إن كبار خدام الدولة يكتبون أسماءهم بطريقة مختلفة. فهم لا ينتظرون التصفيق، ولا يبحثون عن الأضواء، لأن مكافأتهم الحقيقية تكمن في بقاء المؤسسات التي خدموها قوية، وفي الثقة التي يورثونها لأوطانهم.

أما التاريخ، فإنه، في نهاية المطاف، ينصف الرجال، ويعيد لكل ذي قدر قدره.